Akgündüz, Ahmet ve Cin, Halil. *Türk Hukuk Tarihi*. Konya: Selçuk Üniversitesi Basımevi, 1989, 2 vols., 920pp.

**ملخص**

**التاريخ القانوني التركي**

*Türk Hukuk Tarihi*

تركى التاريخ القانوني : المجلد 1 و المجلد 2

يتكون العمل المعنون «تاريخ تركيا القانوني» من مجلدين ألفهما عالمان جليلان في القانون الإسلامي التركي، ألا و هما الأستاذ الدكتور خليل شين، و أحمد أغوندوز الأستاذ المساعد. و قد صدرت الطبعة الأولى للكتاب بعنوان «تاريخ القانون الإسلامي التركي»، إلا أنه و في الطبعة الثانية سعى الكاتبان إلى توسيع قاعدة قرائهما فاستبدلا العنوان ليصبح «تاريخ تركيا القانوني».

يتميز الكتاب بكونه الأول من نوعه في اعتماده على مصادر أصلية و سجلات خاصة بالدولة تشتمل على كتب للفتوى، و سجلات للمحكمة الشرعية، و مدونات للقوانين، و وثائق أرشيفية، و بحوث هامة لباحثين أكاديميين مسلمين بارزين. و يتكون العمل من مجلدين يتناول أولهما القانون العام و يركز الثاني على القانون الخاص.

يتخذ المجلد الأول ذو اﻟ«٤٧٠ صفحة» من اعتناق الأتراك للإسلام كنقطة بداية له، و يقسم تاريخ القانون التركي إلى قسمين قبل الإسلام و بعده. تصف مقدمة المجلد تاريخ القانون، و أقسامه، و أهميته و يناقش الجزء الأول منه القانون التركي في فترة ما قبل الإسلام، أما موضوع المجلد الرئيسي، ألا و هو القانون التركي في فترة ما بعد الإسلام، فيتم تناوله في الجزء الثاني، فبعد تعريف القارئ بمصطلح الشريعة الإسلامية، و خصائصها، و تفاعلها مع النظم القانونية الأخرى، يناقش هذا الجزء فترات القانون التركي في مرحلة ما بعد الإسلام.

نظرا لأن المجلد الأول مخصص للقانون العام، فالمؤلفان يشرعان في دراسة هذا الموضوع في فصول منفصلة تحمل عناوين: القانون الدستوري، و القانون الإداري، و القانون الجنائي، و القانون الإجرائي، و القانون المالي، و القانون الدولي. علاوة على ذلك عالج الكاتبان مسألة تحديث القانون التركي من خلال التمييز في كل فصل بين فترة ما قبل التنظيمات و ما بعدها خلال عهد الامبراطورية العثمانية.

أما المجلد الثاني المكون من ٤٥٠ صفحة فيركز على القانون الخاص حيث يناقش المؤلفان في فصول منفصلة فروع القانون الخاص الهامة كقانون الأحوال الشخصية، و قانون الأسرة، و قانون الميراث، و قانون الالتزامات، و قانون الملكية، و القانون التجاري، و القانون الدولي الخاص. و على نسق المجلد الأول، يذكر الكاتبان مساعي الامبراطورية العثمانية لتحديث القانون التركي الخاص خلال فترة التنظيمات.

يسلط المجلد الثاني الضوء تحديدا على القضايا المتناقضة المحيطة بالشريعة الإسلامية كالتمييز بين الشخصية الاعتبارية و الشخصية القانونية، و المؤسسات والجمعيات، و عقد الزواج و إنهاء الزواج و نتائجه، و الميراث (الأسهم و الخلافة)، و مصادر الالتزامات و تأسيسها، و إلحاق الضرر بالآخرين، و الحيازة و الملكية، و تسجيل الأراضي و أسس قانون الشركات، و المواطنة، و تعارض القوانين.

يعتبر الكتاب أحد المصادر الرئيسية في المجال الذي يتناوله حيث يحاول الكاتبان تعريف المحامين الأتراك، و خاصة طلاب القانون، بالشريعة الإسلامية من خلال تقديم دراسة مقارنة بطريقة منهجية و قانونية تتبع نمط القانوني التركي. لذا فهو يعتبر مصدرا لا غنى عنه في الدراسات الخاصة بهذا الموضوع، و ما يميزه عن غيره هو لغته السهلة، و كتابته الواضحة، و محتواه المفصل.

بورجو كيليج

ترجمة عادل لاغة